أثر التغيير في أعادة توازن القوى الاقليمية واستقرار منطقة الشرق الاوسط

أ.م.د خلود محمد خميس الوائلي

المقدمة

ان التغيير او الانتقال الى الديمقراطية صيرورة تحتمل مسارات عدة وتفترض عقلا تركيبيا يمتلك ما يلزم من شروط الوعي الثقافي والسياسي ويوظف المكتسبات والتراكمات لانجاز مسار الانتقال وتعميق فعل التغيير ،ولان التغيير مركب يتدخل فيه فاعلون مختلفون فان اعقد واصعب ما فيه هو اعادة البناء ولاسيما بعد زمن طويل من التسلطية وتاريخ من الاستبداد متجذر في الذهنيات والسياسات .

فتغير النخب السياسية الحاكمة داخل الدول ونشأة نظم سياسية جدية يؤديان الى تغير توجهات العلاقات الخارجية تجاه الاقليم ،وبالتالي ستكون هنالك محاور جديدة وبالتالي قد تنشأ علاقات اقليمية ذات مرجعية دينية بين بعض الدول او تتجمع اطراف اقليمية اخرى استنادا على اعتبارات استراتيجية تتعلق بالمصالح في مواجهة معسكر الهوية اذا حاول الاخير تصدير الثورة او اختبار القوة مع دول اخرى ولاسيما مع دول الخليج تحديدا .فالثورات الشعبية يمكن ان تعقبها نظم ديمقراطية او دكتاورية او قد لا تعقبها نظم اصلا لفترة ما ،فما يجري في المنطقة العربية لا يزال يترك مجالا للحديث عن الربيع العربي وان الشعوب

التي ثارت على الاستبداد لن تقبل بظهور نظم سلطوية جديدة ،وبالتالي فظهور تيارات دينية وعلمانية يفرض عدم الاستقرار على الاقليم ،ويفرض على كل دولة ان تهيأ نفسها للتعامل مع الانظمة السياسية الجديدة .

ومن خلال دراستنا الموسومة (**اثرالتغيير في اعادة توازن القوى الاقليمية واستقرار منطقة الشرق الاوسط)** سنحاول تسليط الضوء ومعالجة الموضوع من ناحية كيف اثر التغيير الذي اجتاح الانظمة السياسية للدول العربية بدا من شمالي افريقيا مرورا بمصر وسوريا وحصول بعض الاحتجاجات في بعض دول الخليج العربي وانتهاءا باليمن على سعي دول الجوار الاقليمية كتركيا ودول غير عربية داخل الاقليم كاسرائيل الى تغيير استراتيجياتها ووضع جديدة للتعامل مع منطقة الشرق الاوسط والتي تشكل لهم اهمية كبيرة في تفكيرهم الاستراتيجي ولها اهمية غير قليلة في اهداف سياستهم الخارجية تجاه عموم اقليم الشرق الاوسط .

ودراستنا سنحاول اثباتها من خلال الفرضية الاتية :

(ان حصول التغيير قد يؤدي الى تحقيق التوازن والاستقرار في النظام الاقليمي بين ما هو محلي وما هو فرعي وقد لا يؤدي بسبب تناقض وتضارب المصالح بين اطراف النظام الاقليمي الداخلي والفرعي)

وهذه الفرضية سنعالجها من خلال التقسيمات التي وضعناها للدراسة وبالشكل الاتي :

المبحث الاول:التغيير في منطقة الشرق الاوسط (الدول العربية انموذجا)
المبحث الثاني :ابعاد التنافس والتعاون بين القوى الاقليمية تجاه المنطقة العربية (تركيا واسرائيل)انموذجا
اولا / السياسة التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط
ثانيا/السياسة الاسرائيلية تجاه منطقة الشرق الاوسط

المبحث الثالث :جدلية العلاقة بين السياستين التركية والاسرائيلية تجاه منطقة الشرق الاوسط بعد التغيير

المبحث الرابع :تداعيات التغيير على استقرار منطقة الشرق الاوسط في ضوء المتغير الاقليمي

المبحث الاول:التغيير في منطقة الشرق الاوسط (الدول العربية انموذجا)

لقد كان اول من دعا الى نظام الشرق الاوسط هم بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية وتركيا ،وكان هذا النظام ينظر الى الشرق الاوسط بالمنظار الجغرافي على انه كتلة ارضية معرضة للاخطار على مقربة من الاتحاد السوفيتي ،فراى مهندسوا هذا النظام ومن خلال انشغالهم بمواجهة الاتحاد السوفيتي حينها ان على دول المنطقة وخاصة الدول العربية ان تنظم نفسها لمواجهة هذا التهديد بالالتحاق بحلف مع الدول الاخرى التي كانت تهتم بتامين المنطقة ،حيث يكون من واجبات هذا الحلف تنسيق متطلبات الدفاع مع الدول الاخرى المعرضة لخطر الاحمر الشيوعي اي الشيوعية في اسيا واوربا حيث يكون التحالف الشرق اوسطي هو الحلقة الاخيرة في سلسلة من التحالفات تشمل (حلف شمال الاطلسي الناتو وحلف جنوب شرق اسيا (السياتو seato) تحيط بالحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي ومحاصرتها وبحسب منطق هذا النظام كان يتوقع من الدول العربية ان تنضم الى تحالف يشمل تركيا وايران وباكستان وحتى اسرائيل او بعبارة اخرى الدول شرق اوسطية المعنية مباشرة بقضايا المنطقة ،كما الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وهي الاطراف الدولية المعنية بامن المنطقة وفي الوقت ذاته الاطراف الكبرى المشاركة في الناتو والسياتو (١)(

ولكن كان هنالك اطار مرجعي مضاد لذلك تمثل في النظام العربي وكان هذا النظام يستند الى نظرة مختلفة تجاه المنطقة ،فكان ينظر الى الشرق الاوسط ليس على انه مجرد منطقة نائية واقعة بين اوربا واسيا اي مجرد امتداد جغرافي ـ بل على انه امة لها اهتمامات مشتركة واولويات امنية تتمايز عن اولويات الغرب واهتماماته وبحسب منطق هذا النظام ،فانه كان ينبغي على دول المنطقة وهي التي كانت تتمتع بوحدة اللغة والدين والتاريخ والتراث بل وبامكانها ايضا ان تصنع نظامها الخاص لمواجهة اي تهديد ياتي من اي مصدر وكات التهديد الرئيسي بحسب رؤية الدعاة الى هذا النظام ياتي من اسرائيل ولم يكن ذلك لانها تقطع الجسر البري بين افريقيا واسيا .(٢)

فكان احد عوامل التغيير المهمة خلال السنوات الستين الماضية ان الفترة ابتدات في اعقاب توكيد مسالة ضرورة رسم خط فاصل سياسي بين الكيان العربي والكيان الشرق الاوسطي .

فمن المعروف ان الثورات العربية وحركة الاحتجاجات التي حدثت في العالم العربي انما حدثت ضد عدو خارجي ولاسيما الدول الغربية والانظمة السياسية العربية المساندة لاستمرار السيطرة الغربية على المنطقة العربية كماحدث في دول شمالي افريقيا والعراق وبلاد الشام سوريا ولبنان وفلسطين التي ما تزال قابعة تحت الاحتلال الاسرائيلي.

اما انتهاء الحرب الباردة فقد ادخل المنطقة العربية في صراع محاور وضعت مشاريع الدول الكبرى دول المنطقة بعضها في مواجهة البعض ،فالوطن العربي انقسم بين تلك المحاور على قاعدة العلاقة بالمشاريع الاستعمارية والموقف من القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي ،كما تاثرت

علاقات الدول العربية بجوارها الاقليمي وبخاصة ايران وتركيا وبموقف هذا الجوار من الصراع العربي ـ الاسرائيلي وبموقع هذا الجوار في المشاريع والاحلاف الاستعمارية الغربية وبخاصة الامريكية .

وبسبب ما عاشته الشعوب العربية من عقود تسلطية لانظمة حكم فردية ،فقد بدات الثورات العربية للتخلص من تلك العقود لاجل تاسيس دول تعبر فعلا عن ارادات شعوبها والذي يفترض ان يفتح افاق رؤية مغايرة للعلاقات الاقليمية والدولية تعبر فعلا عن تطلعات الاكثرية العظمى من شعوب هذا النظام والتي ترفض التخلي عن حقها المشروع بتحرير فلسطين وبالتحرر من الهيمنة الامريكية ،وبناءا على هذه التحولات تبدومنطقة الشرق الاوسط تسير بما لا تشتهي رياح السفن الغربية ولاسيما الامريكية والاسرائيلية ،وهذا يرجعنا الى النقطة الاولى التي ذكرت في البداية بان الثورات لم توجه الى الاعداء الحقيقيين للامة العربية بل وجهت الى قادة وحكومات الانظمة السياسية العربية التي ولدت خلال مرحلة الحرب الباردة واستمرت حتى ما بعد انتهاءها لحين حدوث العاصفة التي عصفت بالعديد من زعماء الانظمة السياسية العربية وحكوماتهم.

ولقد اسهمت عدة عوامل في ظهور الانتفاضات والثورات الشعبية في العالم العربي منها حالة الاختناق السياسي الذي شهدته المنطقة العربية والتي ظهرت بسببها عدد كبير من الحركات الاحتجاجية بعضها ذات صبغة سياسية او اجتماعية وبعضها ذات صبغة دينية او عرقية ومن ناحية اخرى فشلت معظم الدول العربية في تحقيق الاندماج الوطني بين الجماعات الدينية والعرقية

والاثنية المختلفة حيث تعرضت معظم الاقليات او الاغلبيات المهمشة في العالم العربي لمظاهر الاقصاء والتمييز الديني والثقافي والاجتماعي .(٣)

فهذه الموجة الثورية تمكنت من زعزعة دكتاتوريات اطمأنت الى تأمين شروط استمرارها واخرجت الجماهير الى الشوارع بسبب عقود الفقر والقهر السياسي والاستغلال ،فقد برهنت هذه الثورات على القوة الثورية الهائلة التي يختزنها الشباب والعمال ،فقد حاولت النخب الحاكمة التحايل على اهداف الثورة وادخال اصلاحات جزئية اوتعطيل عملية التغيير .(٤)

اما ما تمخضت عنه هذه الثورات من نتائج تجسدت في استلام ثمار تلك الثورات الى فئات اخرى غير الشباب الذين تحمسوا للقيام بتلك الثورات لاجل التغيير الحقيقي وتحقيق الديمقراطية ،وذلك بسبب عدم امتلاك هولاء الشباب الجاهزية للدخول في تنافس انتخابي اوستندوا الى اطر تنظيمية قادرة على التعئبة وجذب قاعدة اجتماعية تشاطر شعاراتهم وبرامجهم ،فقدكان الشباب قوة احتجاج اكثر مما تحمل مشروعا مجتمعيا وسياسيا بديلا ،فقد سعت القوى ذات القدرة التنظيمية والمشروع السياسي الى ملء الفراغ وربح الشوط الانتخابي باغلبية كبيرة ،وهذا ما ولد شعورا ضاغطا بالاسى والاحباط الذي يتملك قوى الثورة وقوى الحراك الشبابي خاصة وهي تعاين كيف انتقلت مياه الثورة من بين اصابعها ،فلا تستطيع القبض عليها اوالسيطرة.(٥)

الا ان الانتفاضات كانت تعددية بمعنى قبولها التنوع والاختلاف ففيها الديني والعلماني ،اليساري واليميني،الاسلام والمسيحي ،الرجل والمراة ،فثقافة الطبقة الوسطى الغالبة ادت دورها بغض النظر عن العرق او الدين او الجنس او الاتجاه السياسي او الاصل الاجتماعي

الا ان اهم ما ميز هذه الحركات الشعبية بانها ابتدات من القاعدة لا من القمة اي من الجمهور لا من القيادات او زعامات تاريخية ايدولوجية او سياسية او حزبية او دينية .(٦)

المبحث الثاني :ابعاد التنافس والتعاون بين القوى الاقليمية تجاه المنطقة العربية (تركيا واسرائيل)انموذجا

في ضوءالعديد من المعطيات التي يمكن ان نجدها حول ابعاد التنافس التركي ـ الاسرائيلي حول المنطقة العربية ،نجد ان هنالك اتفاقا بين تركيا واسرائيل وهو اتفاق وتعاون عسكري في٢٣ شباط ١٩٩٦ والذي يعد احد واهم واخطر الاتفاقات التي عقدت في اطار اعادة ترتيب اوضاع المنطقة العربية من خلال اطروحة النظام الشرق اوسطي على نحو يضمن لتركيا دورا اقليمي بارز ومؤثر في المنطقة بما يخدم مصالحها واهدافها اقليميا ودوليا ويتيح لاسرائيل هامشا اكبر للمناورة والضغط على الدول العربية المشاركة في عملية التسوية وفرض هيمنته على المنطقة.

وهنا لابد من تناول كلا من السياستين التركية والاسرائيلية تجاه الدول العربية الواقعة ضمن اطار منطقة الشرق الاوسط وبالشكل الاتي :

اولا / السياسة التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط (الدول العربية أنموذجا)

لا يمكن ان يستقيم في ايامنا هذه تحليل المشهد الاقليمي في الشرق الاوسط بدون تركيا وحضورها الفاعل فيه ،لذلك يبدو التامل في المشهد التركي الجديد ضروريا لفهم مدركات تركيا لدورها والرؤى الجديدة التي ترسم سياستها الشرق اوسطية وذلك كله سيشكل مدخلا اساسيا للتعامل مع الواقع الجديد الذي تفرضه الان في المنطقة .

لقد هيأت تركيا نفسها للقيام بدور فاعل في اية ترتيبات لبنى سياسية ـ امنية للمنطقة بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية وهو الدور الذي جاء بعد اعلان اوزال في مارس ١٩٩١بعد اجتماعه مع الرئيس الامريكي السابق بوش في٢٥/اذار ١٩٩١ فقال(بان بلاده سوف تشارك بدور فاعل لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الاوسط ،)(٧)

فاهمية تركيا ازدادت بعد الحرب الباردة لحدودها المشتركة مع كل من العراق وسوريا وايران وارتباطاتها التاريخية بالقفقاس واسيا الوسطى ،كما عززت تركيا من مكانتها الاقليمية وبالشكل الذي جعلها مؤهلة للقيام بدور الوسيط الشرق اوسطي (middle eastern power broker) بعد ان تحولت عن الاتحاد الاوربي وبدأت تتجه شرقا وفقا لحسابات تركية تاخذ المصالح التركية في الحسبان وفقا لما عبرعنه مهندس السياسة الخارجية التركية (داود اوغلو) في كتابه العمق الاستراتيجي الذي عبر عن قناعاته الراسخة بان مكانة بلاده الاستراتيجية تؤهلها للعب دور اكثر فاعلية في السياسة الدولية اكثر من كونها جسرا يربط بين الشرق والغرب). (٨)

حيث ان البعد الاستراتيجي التركي يهدف الى وضع تركيا على خريطة المنطقة لا باعتبارها قوة اقليمية فقط وانما باعتبارها لاعبا رئيسيا يملك مفاتيح اللعبة ويساعد تركيا في الوقت نفسه موقعها الجغرافي على ذلك فهي على تماس مع الحدود الشمالية لكل من سوريا والعراق والحدود الشمالية الغربية لايران .

فقد تقدمت تركيا بالعديد من الصيغ لترتيبات سياسية ـ امنية في مضمونها اقتصادية في طبيعتها وذلك انطلاقا من اهدافها الاساسية في المنطقة التي تقوم

على تلقي حصة اقتصادية كبيرة في اعادة بناء المنطقة وان تكون جزءا من الكتلة التي تسعى للهيمنة على توازناتها ،اوكما عبر عنها رئيس الوزراء التركي في حينه سليمان ديمريل بالقول(ان بلدنا تحتل اهمية ليس بسبب موقعها الاستراتيجي فحسب وانما اكثر من ذلك لقدرتها على ان تكون انموذج ناجح للديمقراطية واقتصاد السوق قادر على الاندماج مع العالم ،لذلك تملك تركيا امكانية النهوض بدور قيادي قائم على التعاون في المنطقة).(٩)

فاهم وابرزدوافع سياسة تركيا الشرق اوسطية من وجهة نظر تركية تتمثل في :

١ـ التخوف التركي من ازدياد الابتعاد والعزلة اقليميا امام ما يجري في المنطقة خصوصا لناحية (السلام العربي ـ الاسرائيلي)

٢ـ القناعة المتجسدة لدى النخب التركية العلمانية بان الكيان الاسرائيلي هو الاقرب اليوم اليها لناحية التقاء المصالح والاهداف خصوصا في المسائل الامنية والتنموية.

٣ـ تركز قناعة الفئة العلمانية في تركيا بان دول العالم العربي المنقسم على نفسه في التعامل مع العديد من المسائل غير قادر على طمأنة تركيا وتسهيل رغبتها في لعب دور اقليمي ،مضافا اليها صورة تركيا في العديد من الدول العربية هي صورة تميل نحو اثارة الغضب والنقمة.

٤ـ اصرار تركيا على ان ايران لن تكون في عداد الحلفاء او الاصدقاء الذين يمكن الانتفاع بهم او التنسيق معهم في البعد الاقليمي سياسيا وعسكريا لاسباب تباعدية وفوارق فكرية وعقائدية ودينية.

٥ـ الضغوط التي تفرضها دول الاتحاد الاوربي ومنظمة حلف شمال الاطلسي على تركيا في مسائل سياسية وانسانية وعسكرية وامنية وتطالب المجموعات الحكومية بتحديد صورة اكثر وضوحا وثباتا في المسائل الداخلية والاقليمية.

اذ يقول الكاتب التركي المعروف ومدير محطة cnn بالتركية (محمد علي بيراند)(ليس لتركيا في الظروف الحاضرة سوى خيار واحد يتمثل في البدء بالانفتاح على الشرق الاوسط وافريقيا من دون قطع العلاقات مع الغرب وخلاف ذلك ،فان الحديث عن تغيير المعسكرات وهجر حلف شمال الاطلسي لبلد مثل تركيا اجراء لا يتلائم مع حقائق يطلق عليها ميزان القوى وهو في اي حال لن يعطي النتائج المطلوبة).(١٠)

فلقد ادرك قادة حزب العدالة والتنمية اهمية الشرق الاوسط بوصفه مجالا جغرافيا في جوار تركيا ويمكن لها ان تلعب دورا اقليميا ومحوريا من دون الاصطدام بقوى عالمية ممانعة ،حيث لا تجد تركيا معارضة من طرف الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط ،لان الولايات المتحدة ترى في الدور التركي ثقلا موازيا للدور الايراني في المنطقة والذي يلقي معارضة من قبل الولايات المتحدة الامريكية .

فجانب العلاقات العراقية ـ التركية يمكن فهمها بعد الاحتلال دون الموافقة عليها الا انه لا يمكن قبول التدخل التركي الذي لا يبرره تدخل اطراف اقليمية اخرى في الشؤوت الداخلية للعراق وذلك بدعوة الاحزاب والحركات والشخصيات السياسية الاخرى العراقية الداخلة في العملية السياسية وكذلك الاطراف المختلفة المعارضة للاحتلال وغير المشتركة في العملية السياسية الى تركيا واجراء مفاوضات معها بعضها نيابةعن الجانب الامريكي كما صرح الرئيس

الامريكي اوباما في الخطاب الذي القاه في اثناء زيارته الى تركيا بانه يتطلع الى دور تركي في تسهيل انسحاب القوات الامريكية من العراق كما اعقبه تصريح لرئيس اركان الجيش التركي (بان الجيش التركي على استعداد لذلك بعد موافقة العراق).(١١)

وهذا يعني ان السياسة التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط متعددة الابعاد تتمثل عناصرها الاساسية في :

١ـ ضرورة تنشيط الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة .

٢ـ تغليب الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية في معالجة الازمات ورفض سياسات الحصار والعزل وتشجيع سياسات الانخراط الايجابي .

٣ـ الاهتمام بالمدخل الاقتصادي لمعالجة الخلافات وتعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة.

٤ـ ضرورة الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في اطار تعزيز التعايش الثقافي.(١٢)

٥ـ على تركيا ان تولي العمق التاريخي والحضاري والثقافي اولوية في علاقاتها الخارجية وهذا ينطلق من ان تركيا كانت تحكم في الحقبة العثمانية كل المحيط الجغرافي العربي ،فاقامة علاقات مع دول ومجتمعات كانت تشترك ولا تزال مع تركيا بقيم دينية وثقافية مشتركة ستكون اسهل واكثر قابلية للتطور والتعمق .

والتساؤل الذي يطرح نفسه هو ،لماذا يتم تفعيل السياسة التركية في الشرق الاوسط تحديدا؟ ان هذا التفعيل لسياستها الخارجية يتضح من خلال الدور

التركي في رعاية التكامل الاقليمي وتشجيع مبادرات التعاون الامني ،حيث عملت تركيا في منطقة الشرق الاوسط وفقا لمقتضيات السياسة الواقعية .

فقد ارتبطت اهدافها بمصلحتين اساسيتين هما:

١ـ مصلحة اقتصادية والتي تمثلت في رغبة الحكومة التركية في تطوير مشاريع مشتركة مع الدول المجاورة وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ،فقد اعتبرت انقرة ان اقامة علاقات تجارية مع الجيران يتفق مع مذهب سياستها الخارجية الجديدة .

٢ـ مصلحة أمنية ،حيث تسعى تركيا لاقامة تعاون اوثق مع دول الشرق الاوسط لمواجهة ضعفها الامني المباشر ممثلا في التهديد الذي يشكله حزب العمال الكردستاني والذي لا يزال القضية الاكثر الحاحا في تشكيل تفكير النخبة الامنية التركية ،فعقب الغزو الامريكي للعراق تجاهلت واشنطن التهديدات التي تتعرض لها تركيا من قواعد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، الامر الذي دفع تركيا للتعاون مع سوريا وايران لمواجهة التحديات الامنية في المناطق التي يسكنها الاكراد.(١٣)

ثانيا/السياسة الاسرائيلية تجاه منطقة الشرق الاوسط

لقد اقترح وزير الخارجية الصهيوني الاسبق (شيمون بيريز) في مقابلة له اثناء زيارته لانقرة في نيسان ١٩٩٤ ان تاخذ انقرة دور قيادي في عقد مؤتمر للامن والتعاون في الشرق الاوسط.(١٤) فمع بداية عام ١٩٩٤ دخلت العلاقات التركية ـ الاسرائيلية مرحلة لم تشهدها من قبل منذ احتلال فلسطين ،فبالرغم من الخط الرسمي التركي في اقامة علاقات حسنة مع تل ابيب كان وما زال يتعارض مع المزاج الشعبي لان الروابط التاريخية والدينية والجغرافية بين العرب والاتراك تواصل التاثير في اتجاهات الراي العام التركي .

وباستثناء الدولة العلمانية فان غالبية الاتراك تنظر بعين الكراهية الى دولة اسرائيل ففي استطلاع تم في ٣١/اب ١٩٩٤تبين ان ٨١% من سكان اسطنبول لا ينظرون بعطف الى الكيان الصهيوني بل احتل المرتبة الرابعة في قائمة الدول التي يكرهها الاتراك بعد ارمينيا ٩٠%ثم قبرص اليونانية ٨٠% ثم اليونان ٨٤%. (١٥)

ومنذ منتصف عقد التسعينات بدات العلاقات التركية ـ الاسرائيلية تشهد تسارعا وقوة فاعلن وكيل وزارة الخارجية التركية حينها(ان خطوة بارزة انجزت على صعيد رسم خريطة الشرق الاوسط باتفاق انقرة وتل ابيب على ازالة الحواجز الجمركية بينهما وبشكل تدريجي حتى العام٢٠٠٠). (١٦)

في منتصف كانون الثاني ١٩٩٦ وعدت اسرائيل على لسان سفيرها في واشنطن بدمج المصالح التركية في معادلة الشرق الاوسط).(١٧)

اذن فقد شغلت قضية اعادة رسم المحاور الاقليمية في الشرق الاوسط صانع القرار الاسرائيلي قبل اندلاع الثورات العربية بفترة طويلة ،وبالتحديد منذ الغزو الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وصعود حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ ،فهذا التطور ادى الى تراجع العلاقات الاسرائيلية ـ التركية ودخولها في ازمات عنيفة بعد ان كانت توصف في اسرائيل في بعض الفترات بانها علاقات استراتيجية .(١٨)

حتى اندلعت الثورات العربية ليطرح اسئلة كبرى على اسرائيل فيما يتعلق بانماط التحول في التحالفات الاقليمية وتاثيرها في امن ومكانة اسرائيل في الشرق الاوسط .

ثالثا /جدلية العلاقة بين السياستين التركية والاسرائيلية تجاه منطقة الشرق الاوسط بعد التغيير

كما ذكرنا فان للشرق الاوسط والمنطقة العربية اهمية خاصة لدى صانعي القرار السياسي الخارجي التركي والاسرائيلي وكذلك ضمن اهداف السياسة الخارجية التركية- الاسرائيلية لما لها من وضع جيوسياسي ،فعلى حدودها البرية هنالك دولتان عربيتان هما سوريا والعراق واللتان تشكلان بوابة تركيا والممر للعبور الى اجزاء الوطن العربي الاخرى ،فتركيا اهتمت بهاتين الدولتين من باب الصراع لا من باب التعاون وخاصة خلال مرحلة الحرب الباردة لاسباب منها:

١- رفض دخول تركيا الى الاتحاد الاوربي مما دفع تركيا للبحث عن مناطق نفوذ جديدة واسواق جديدة لمنتجاتها .

٢- ارتباط سوريا والعراق بالمعسكر الاشتراكي في الوقت الذي كانت فيه تركيا راس الحربة المعسكر الغربي والاطلسي في المنطقة .

٣- تداخل المشكلات التي عانتها تركيا مع سوريا والعراق مثل مشكلات الحدود والمياه والوجود التركي .(١٩)

فلقد نجحت تركيا في ان تلعب دور الوسيط وان تكون علاقتها جيدة بجميع الاطراف خلال سنوات حكم حزب العدالة والتنمية فقد استطاعت تركيا ان تحافظ على علاقتها الجيدة باسرائيل وهي في اعلى درجات تعاطفها مع الشعب الفلسطيني ،فانفتاح تركيا على القضية الفلسطينية لم يكن يوما على حساب الاعتراف بوجود دولة اسرائيل ،فمن جهة ما تزال مرتبطة بنحو اكثر من ٦٠ معاهدة امنية وعسكرية مفعلة مع اسرائيل كما تعد الشريك التجاري الاسلامي

الاكبر لها في المنطقة ،وهذا يعني ان تركيا ارادت ان تكون دولة مؤثرة وذات حضور ايجابي في الساحة الاقليمية ،من خلال اتخاذها اليات لا تتعلق بالبعد الاسلامي بل اخذت بنظر الاعتبار التجاذبات والاستقطابات الموجودة في المحيط الاقليمي لتركيا.

فيرى اردوغان ان لتركيا دورا محوريا في امكان حل الصراع العربي الاسرائيلي لان تركيا تملك كل مقومات النجاح في لعب الدور الاقليمي ليس فقط بسبب علاقتها مع جميع دول المنطقة وعضويتها في حلف الاطلسي بل لان لديها ارث تاريخي وكذلك ان الخلفية الاسلامية لحزب العدالة والتنمية ساعد الحكومة التركية على التقارب مع العرب . (٢٠) اما بعد التغيير فحاولت تركيا ان تلعب دورا محوريا في حل ازمات المنطقة العربية وهو الامر الذي كان واضحا من خلال الموقف التركي من الازمة السورية فتجسد بانه تعاطي مع دولة جزء من :

١ـ محور سياسي يمتد من طهران الى بيروت معاد للسياسات الغربية والاسرائيلية .

٢ـ محور يشكل الجوار الجغرافي المباشر لتركيا اي ايران والعراق فضلا عن قسم مهم من اللبنانين .

٣ـ محور لتركيا علاقات استراتيجية واقتصادية مهمة جدا معه.

٤ـ محور شكل التعبير الاهم لنجاح سياسات تصفير المشكلات التي يفتخر بها حزب العدالة والتنمية .

الا انها واجهت تحديا كبيرا تجسد بالاتي :

١ـ لقد فقدت تركيا خلال فترة قليلة علاقات استراتيجية بنتها مع سورية وحلفائها على امتداد السنوات الماضية .

٢ـ لقد كسرت تركيا بمواقفها سياسة الثقة المتبادلة مع سوريا ومن منعها .

فلم يكن امام السياسة الخارجية التركية في ظل الظروف القائمة في المنطقة العربية الا اللجوء الى المناورات السياسية وذلك حتى يتبين لانقرة بوضوح الوجهة النهائية لمسار الاحداث في سوريا تحديدا فهي دولة بالغة الاهمية للامن القومي التركي باعتبارها دولة جوار جغرافي مباشر ولكن هذه المناورة ستتم في اطار استمرار التوجه الاستراتيجي للسياسة الخارجية التركية لحكومة حزب العدالة والتنمية ،اذ ان التراجع عنه ستكون له تداعياته لا يمكن ان تتحملها القيادة السياسية التركية داخليا واقليميا ودوليا .(٢١)

اما اسرائيل ففي السادس والعشرين من يناير ٢٠١١ نشرت صحيفة (Jerusalem post) الاسرائيلية تغطيات مراسيليها عن الاحتجاجات العنيفة في عدة مدن مصرية ضد نظام الرئيس مبارك ووصفتها بانها الاعنف منذ توليه الحكم عام ١٩٨١ واشارت الصحيفة ذاتها الى اللقاء الذي جمع رئيس الوزراء الاسرائيلي (بنيامين نتانياهو) بالرئيس الجديد للمخابرات العسكرية الاسرائيلية (امان) الجنرال (افيف كوهافي) والذي ذكر (لنتانياهو) انه لا يوجد ما يشير الى ان نظام مبارك يواجه تهديدا كبيرا .(٢٢)

فقد نظرت اسرائيل الى ما حدث في تونس وليبيا واليمن بشكل مختلف عما حدث وما زال يحدث في سوريا ،فالدول الثلاثة الاولى لا تحمل فيها الاحداث مخاطر مباشرة على المصالح الاسرائيلية كما ان تاثير هذه الدول في تشكيل الشرق الاوسط يبقى محدودا ،اما تطورات الاوضاع في سوريا فكان ينبغي لها

ان تجذب اهتمام اسرائيل لكونها جبهة قتال معها ولكونها جزءا من المحور الراديكالي المعادي لاسرائيل في المنطقة والمكون من ايران وحزب الله وحركة حماس . (٢٣)

الا ان ما تتحسب له اسرائيل في ما يحدث في سوريا هو اندفاع الاف السوريين واللاجئين الفلسطينين الذين يعيشون في سوريا نحو خطوط وقف اطلاق النار على الجبهة السورية ـ الاسرائيلية والتي بدات في منتصف ايار ٢٠١١ وهو الامر الذي يهدد الامن الاسرائيلي لاسيما بعد ان تمكن عدد من المتظاهرين من الوصول الى داخل قرى هضبة الجولان التي تحتلها اسرائيل رافعين شعار تطبيق حق العودة للفلسطينين دون انتظار الحلول الرسمية .

فهنالك العديد من التحليلات السياسية للاوضاع في المنطقة العربية والتي ظهرت بعد سقوط مبارك واحداث ليبيا وتفاقم الازمات في البحرين وسوريا قد اتفقت بان الشرق الاوسط القديم قد اهتز وان الوضع المترقب على ذلك سيكون خليطا بين القديم والجديد وانه في الاغلب لا يمد اسرائيل بعنصر الاطمئنان فيما يتعلق بمصالحها في المنطقة عموما .والتي تتجسد عموما في:

١ـ ضمان بقاء اتفاقيات السلام الموقعة بينها وبين كل من مصر والاردن .

٢ـ الحفاظ على توازن القوى الذي كان قائما في الشرق الاوسط بين معسكر المعتدلين الذي تقوده مصر والسعودية والاردن ومعسكر المتطرفين بقيادة سوريا وايران والمتحالفين مع حزب الله في لبنان وحركة حماس في غزة.

٣ـ ضمان التنسيق الامني الذي كان قائما بين مصر واسرائيل فيما يتعلق بادارة المعابر على الحدود مع غزة وكذلك مراقبة عمليات التهريب من سيناء داخل القطاع بما تشمله من اسلحة وافراد مطلوبين امنيا لدى اسرائيل .

٤ـ مواصلة الضغط على حركة حماس ومنعها من استغلال العمق المصري سياسيا وامنيا وشعبيا .

٥ـ عدم التعرض لضغوط اوربية وامريكية لاستئناف مسيرة التسوية مع الفلسطينين بشروط لا تقبلها اسرائيل .

٦ـ استمرار حشد التاييد من جانب معسكر الاعتدال العربي لتشديد الحظر على ايران لمنعها من الوصول للعتبة النووية.

٧ـ الحفاظ على العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية وتفادي اية ازمات معها قد تنتج عن تزايد اصرارادارة الرئيس اوباما بعد الثورات العربية على احداث اختراق كبير في مسار التسوية مع الفلسطينين خاصة والعرب عامة .

٨ـ عدم تشكيل محاور اقليمية جديدة تعتمد على تنسيق واسع بين قوى اقليمية كبرى توجه جهودها لممارسة ضغوط سياسية وامنية عالية على اسرائيل وبالتحديد المحور الذي تسعى اليه تركيا باضافة مصر اليه مستقبلا .(٢٤)

في الوقت نفسه فان اسرائيل لا تخفي قلقها من التحولات الحادة في السياسة الخارجية التركية والتي تسعى لتهميش اسرائيل في المنطقة واقناع الغرب بقدرتها على تشكيل محور اقليمي بقيادتها لا يؤدي بالضرورة الى الاضرار بالمصالح الاستراتيجية له ولا يعتمد على اسرائيل ايضا ،فوفقا لبعض السيناريوهات الاسرائيلية عن توجهات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير قد يكون ما قاله اردوغان حلما ليس بعيد المنال وعندها تجد اسرائيل نفسها ليس في حالة عزلة فقط بل في مواجهة تهديد امني ووجودي شديد .(٢٥)

الا ان الاتفاق التركي ـ الاسرائيلي قد اتاح لتركيا هامشا من الضغط على الدول العربية بشكل عام وعلى العراق وسوريا بشكل خاص نتيجة الخلل في توازنات القوى الاقليمية كما وفر لها دورا اكبر في الترتيبات الموضوعة للمنطقة مع تطلعاتها الاقليمية .

فقد فوجيء الاسرائيلين حينما اكتشفوا ان الانتفاضات انتهجت طريقا غير الذي توقعوه حيث انها لم تركز على السياسة الخارجية وتمحورت داخليا حول الديمقراطية ،حيث تلقى الاسرائيليين تطمينات من المجلس الاعلى للقوات المسلحة المصرية بان مصر بعد مبارك ستواصل احترام التزاماتها في معاهدة السلام كما تلقوا تطمينات مماثلة من جماعة الاخوان المسلمين وحتى من حزب النور السلفي بان مصر الجديدة ستواصل احترام هذه المعاهدة ،ومع ذلك لا ريب في ان السياسة المصرية بدأت تصبح اكثر تشددا تجاه اسرائيل ،فالمسوؤلون المصريون تحدثوا عن اعادة النظر في العديد من بنود معاهدة السلام وفي اتفاقية الغاز المصرية ـ الاسرائيلية كما اجتاح المتظاهرون المصريون السفارة الاسرائيلية في القاهرة بعد حادث حدودي اطلق خلاله الجنود الاسرائيليون النار وقتلوا عددا من رجال الشرطة المصرية .

المبحث الرابع :تداعيات التغيير على استقرار منطقة الشرق الاوسط في ضوء المتغير الاقليمي

لقد جاءت الثورات العربية لتضع كلا من تركيا واسرائيل ذوي الاتجاهين المختلفين في تعاملهم مع المنطقة العربية تحت الاختبار الجدي ولتشكل حدا فاصلا للتعامل مع هاتين الدولتين واللتان كانتا متفاجئتين من الاحداث التي مرت بها المنطقة العربية ،حيث لم تكن مستعدة للتعامل وبموضوعية مع الواقع الجديد فالاداء الدبلوماسي التركي اتسم بالارتباك واختلطت المصالح بالمبادئ .

فبفعل الثورات والاحتجاجات الشعبية التي انتشرت بسرعة في مختلف الدول العربية اصبحت كلا من تركيا واسرائيل امام مشهد متلاحق من التغيرات وتصعب ملاحقته ،فكان التعامل مع تلك التطورات اشبه بمواجهة حزمة متتالية ومتصلة من الازمات الاقليمية لكل منها سماتها ومتطلباتها وتداعياتها ولكنها في الوقت نفسه متشابكة وتؤثر كل على الاخرى وعلى الوضع الاقليمي ككل (٢٦).

فلقد واجهت تركيا بعد سياسات الانفتاح الجديدة على الوطن العربي كتلة واحدة في قبولها للدخول التركي الى المنطقة العربية فحين بدات الثورات في تونس ومصر وليبيا لم يعد هنالك وطن عربي واحد بل حالات متعددة بعدد الثورات حتى تباينت المواقف التركية من الثورات العربية ،الا انها ادخلت نفسها في رهانات هي اقرب الى المغامرات تجاه الوضع في الوطن العربي وسورية تحديدا ،وما كان ممكنا قبل الازمة السورية ما عاد كذلك بعدها لقد فرضت الثورات العربية ومنها الوضع في سوريا تحولات اساسية في الخريطة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الاوسط وتركيا بسياستها المتذبذبة من ليبيا الى سوريا كانت من اكبر الخاسرين من هذه الثورات .(٢٧) ومن هنا يمكن ان نقسم التداعيات وبرؤية مستقبلية لمشهد الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط ولاسيما الدول العربية يمكننا ان نراها من زاويتين هما:

اولا:التداعيات الايجابية نحو تحقيق الاستقرار

فالتغيير يمكن ان يؤدي الى تفعيل التعاون بين دول المنطقة العربية وتركيا كما فعلت دول الخليج العربي من خلال اجتماع مجلس التعاون الخليجي واتخاذهم موقفا ضد التوجه النووي الايراني .

فالتعاون التركي ـ الاسرائيلي قد يكون وقتيا حيث ان الكيان الصهيوني لا يقبل بوجود دولة اقليمية اخرى تقاسمه او تنافسه المصالح والتركات في المنطقة .

فاقامة علاقات اقتصادية جيدة مع تركيا وتطورها يمكن ان يؤدي الى ولوج الثقة الثنائية بين الشعبين العربي والتركي من خلال هذا الباب الرئيس والمهم والذي يؤلف احد الابواب الثلاثة السياسة والاقتصاد والثقافة والتي تؤدي الى اقامة علاقات عربيةـ تركية متطورة وقد اكد الاقتصاديون العرب على ضرورة البحث عن شراكة اقتصادية جديدة بحيث تكون ديناميكية ومنصفة بين الاتراك والعرب.).(٢٨).

فالمنطقة العربية قد تبدو مهيأة للذهاب باتجاه ولادة قطب جديد على الساحة العالمية ركيزته مثلث القوة المتمثل بالعرب وايران وتركيا ،فقطب في هذا الحجم الاقتصادي والبشري والجيوسياسي والجيوستراتيجي هو القادر على حماية شعوب المنطقة من المطامع الصهيونية والامريكية وعلى تعزيز خطط التنمية في المنطقة القادر على مجاراة السياق الذي يتجه فيه النظام العالمي الجديد المتعدد القطبيات ،كما ان قطبا كهذا هو القادر ايضا على ملء فراغ القوة في المنطقة وعلى قطع الطريق امام ظهور صراعات جديدة فيها تجعل شعوب المنطقة وبخاصة الشعوب العربية تدفع اخطاء طالما زجهم نظامهم الرسمي في مثلثها في العقود الماضية..(٢٩)

ثانيا:التداعيات السلبية نحو التوتر وعدم الاستقرار

ان التغيير واشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة سوف يمكن ان يؤديا الى نشوء دول نووية كتركيا التي تتوخى مستقبلا ان تتحول الى دولة نووية عام ٢٠٢٠،وهنالك من يذهب في التحليل الى اعتبار التحالف الاسرائيلي ذي العقيدة الصهيونية وتركيا بنظامها العلماني والذي يتحرك وفق ارادة يهود

الدونما بمثابة الخطوة الاساسية لاحتواء الشرق الاوسط من ناحية والقفز نحو وسط اسيا من ناحية اخرى .(٣٠).

حيث ان اثار وتداعيات التغيير سوف ينعكس على السياسات الخارجية والسياسات الدفاعية وسياسات الامن القومي لدول المنطقة في الفترات القادمة وبالتالي ستصبح معظم السياسات داخلية وستسيطر حالة من التجريب على الجميع مما سيؤدي الى اضطراب العلاقات الاقليمية واتساع المسافات بين الدول وسيطرة الهواجس على الجميع ما لم تبدأ عمليات محددة لايجاد قنوات خاصة او مسارات موازية في ادارة العلاقات الاقليمية وحتى تلك الحالة ستكون هنالك حالة حرج وعدم ثقة في التعهدات واستعداد للتراجع خاصة في عصر الانترنيت والويكليكس وذلك يعني بامكانية انعدام سياسات خارجية مستقرة (٣١).

فالمستقبل العربي ما يزال يشوبه الغموض والذي يمكن ان يتوقف على عدة خيارات منها :

١ـ اي نظام رسمي عربي ستفرزه هذه الثورات وكيف ستنعكس تداعيات هذه الثورات على اروقة جامعة الدول العربية وعلى العمل العربي المشترك بما فيه الشق الدفاعي .

٢ـ اي توجهات في السياسة الخارجية ستفرضها هذه الثورات على النظام الرسمي العربي فهل سيبدو اكثر استقلالية وتحررا في سياسته الخارجية وهل ستعيد الدول التي شهدت ثورات شعبية النظر في سياستها الخارجية وعلى النحو الذي يعزز هذا الاتجاه الاستقلالي والتحرري .

٣ـ كيف سيكون موقف النظام الرسمي العربي من القضية الفلسطينيةوالصراع العربي الاسرائيلي ،فهل سيعود هذاالنظام الى سقف قمة الخرطوم وربط اي تسوية لهذا الصراع بقرارات الامم المتحدة ٢٤٢ و٣٨٣ الداعية الى انسحاب اسرائيل الى حدود ١٩٦٧ وهو الخيار الاقرب الى السقف التركي ،ام ان ذلك الموقف سيكون اكثر تشددا بحيث يتجه اكثر نحو السقف الايراني الاكثر جذرية في صراعه مع اسرائيل؟

٤ـ كيف سيكون دور الممالك والمشيخات الغربية في صياغة النظام الرسمي العربي الجديد وبخاصة ان هذه الممالك والمشيخات ما تزال الاكثر مناعة في وجه موجة الثورات التي تنشط اساسا في النظم الجمهورية العربية وتحديدا تلك الممالك والمشيخات المنضوية تحت منظومة مجلس التعاون الخليجي كاطار جيوسياسي ـ اقتصادي يملك نحو ٤٥%من الاحتياطي العالمي الثابت من النفط و٢٤% من احتياطي الغاز .

٥ـ وما هو الدور الذي ستقوم به النظم الجمهورية في النظام الرسمي العربي ؟واذا نجحت هذه النظم في استكمال عمليات اعادة البناء والتي فتحت الثورات الشعبية الطريق امامها في استكمال نموذج الدولة الديمقراطية الدستورية والتي تعكس فعلا ارادة شعوبها ،فهل ستستطيع ان تتعايش مع ذلك النموذج الملكي والمشيخي في الخليج ام سيظل النظام الرسمي العربي محكوما بالانقسامات التي عرفها في العقود الماضية؟

وكما تتراجع بعض الادوار كالدور التركي نتيجة لانكفاء تركيا على ذاتها حال امتداد تاثيرات التطورات الراهنة في المنطقة في صورة تصدير الثورة او عدم الاستقرار الى داخل تركيا ذاتها بسبب عوامل الضعف الكامنة في بنية مجتمعها

وهنا يشير المسؤولون الاتراك وبوضوح الى المخاوف من تاثيرات الاوضاع في سوريا تحديدا في تعزيز قدرات حزب العمال الكردستاني على التخطيط والحركة عبر الحدود السورية التركية مع تخوف اكبر من انتشار تاثيرات الاوضاع في المنطقة عامة وسوريا خاصة لاسيما حال استدعاء الابعاد الطائفية والاثنية على نحو يؤجج مطالب الاكراد والعلويين في تركيا ،فاحد المؤشرات المقلقة لتركيا هو تزامن التوترات في المنطقة مع تهديدات حزب العمال الكردستاني بتصعيد اعمال العنف عقب الانتخابات البرلمانية التركية مباشرة حال عدم جدية الحكومة في معالجة القضية الكردية .(٣٢)

الا ان فشل السياسة التركية في سورية يعني خسارتها لحليف استراتيجي الا انه لا يعني في الوقت نفسه تخلي تركيا عن محاولات اسقاط النظام السوري حيث يبقى الخيار العسكري لتدخلها محكوم بثلاث خيارات هي :

١ـ صدور قرار من مجلس الامن الدولي يسبغ شرعية دولية على اية مشاركة تركية عسكرية .

٢ـ اتخاذ حلف شمال الاطلسي قرارا بالتدخل العسكري بموافقة تركيا بالطبع حيث القرارات بالاجماع .

٣ـ حصول تطورات دراماتيكية في سوريا تدخلها في فوضى تخرج شمال سورية الكردي من السيطرة الحكومية وعندها يمكن لتركيا ان تدخل عسكريا بمفردها لفرض سيطرتها على الشريط الكردي السوري لمنع تشكيلة بؤرة تهديد لتركيا بالتواصل مع اشقائه في جنوب تركيا وشمال العراق والحيلولة دون ظهور شريط كردي يمتد من شمال العراق مرورا بجنوب تركيا ووصولا الى شمال سوريا ما يعزل تركيا جغرافيا عن الوطن العربي والاسلامي .

اما الدور الاسرائيلي فانه قد يصاب بالارتباك والذي يظهر من خلال تصريحات المسؤولين الاسرائيلين انفسهم فما جاء على لسان مدير وزارة الخارجية السابق واحد اهم الباحثين في الشؤون العربية (انه بغض النظر عن النتائج التي قد تسفر عنها الثورات العربية ،فان اسرائيل ستواجه عزلة شديدة في المنطقة في السنوات المقبلة بسبب ان الحكومات الجديدة المنتظر تشكيلها في مصر وسوريا والاردن لن تجرؤ على اقامة علاقات صداقة قوية مع اسرائيل بغض النظر عن ميولها الايدولوجية ،فالتقدير النهائي الاسرائيلي ان الوضع في سوريا لا يمكن التنبوء بمساراته وبالتالي لا يمكن التيقن من النتائج المترتبة على كل من السيناريوهات الثلاثة التالية :

١ـ تمكن الاسد من قمع الانتفاضة الشعبية والبقاء في السلطة .

٢ـ الاطاحة بالاسد دون تغيير النظام.

٣ـ رحيل الاسد والنظام معا وصعود بديل اسلامي ـ سني .

وهذا يعني ان عامل عدم الاستقرار سوف يظل موجودا بالنسبة لتركيا واسرائيل ،وعدم الاستقرار هذا مرتبط بالتاكيد بالكيفية التي يتم بها التنبوء بالتقلبات المحتملة لعلاقات الدول على الساحة الاقليمية وهو احتمال بقاء مؤسسات السلطة السيادية داخل الدول بعيدا عن تدخلات ونفوذ السياسيين الجدد في عواصم الثورات العربية وخاصة التيارات الاسلامية ويحدث ذلك اذا تمكنت هذه المؤسسات من التوصل الى معادلة تبقى عليها كمؤسسات محترفة مستقلة تعمل ضمن تعريف عام للمصالح الوطنية بصرف النظر عمن يفوز في الانتخابات ضمانا على الاقل لعدم تدخل تلك المؤسسات في السياسة وربما عودة موجة التمردات والانقلابات ولكن الاهم هو اذا سيطرت التيارات الدينية

على تلك المؤسسات فسوف تنقلب معادلات اقليمية كبرى رأسا على عقب في المنطقة وقد تمس جاليات ومصالح دول الثورات داخل الدول الاخرى ،وهذا يعني ان مستقبل القوى الاقليمية في المنطقة وعملية استقرارها سوف يبقى مرهونا بعملية استقرار الانظمة السياسية لمنطقة الشرق الاوسط ولاسيما الدول العربية التي حدثت فيها الاحتجاجات والثورات والتي تشكل اهمية كبيرة في استراتيجية هذه القوى الاقليمية تركيا واسرائيل .

المراجع والهوامش

١ـ بهجت قرني ،النظرة الى الشرق الاوسط بطريقة مختلفة :عدسة مفهومية بديلة ،مجموعة باحثين ،الشرق الاوسط المتغير نظرة جديدة الى الديناميكيات العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت تشرين الاول ،٢٠١١،ص٥٢.

٢ـ بهجت قرني ،المصدر السابق نفسه ،ص٥٢.

٣ـ د.دينا شحاتة ومريم وحيد ،محركات التغيير في العالم العربي ،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة،العدد ١٨٤ نيسان ٢٠١١،ص١١.

٤ـ محمد نور الدين اقاية ،القوى الاجتماعية للثورة،المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت العدد ٣٩٨ نيسان ٢٠١٢،ص ١٢٦.

٥ـ محمد نور الدين اقاية ،المصدر السابق نفسه، ص ١٢٦.

٦ـ عبد الحسين شعبان ،تونس ـ مصر اسئلة ما بعد الانتفاضة ،مجموعة باحثين ،رياح التغيير في الوطن العربي (حلقات نقاشية عن مصر ـ المغرب ـ سوريا)مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،تشرين الثاني ٢٠١١،ص٤٩.

٧ـ د.ثامر كامل محمد ،العلاقات التركية ـ الامريكية والشرق الاوسط ،مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد، دورية دراسات دولية،العدد ١٤تشرين الاول ٢٠٠٠، ص٤٦.

٨ـ ابو بكر الدسوقي ،عالم مختلف ،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة العدد ١٨٤ نيسان ٢٠١١ ،ص٥٢.

٩ـ د.ثامر كامل محمد ،مصدر سبق ذكره ص٤٦ـ ٤٧.

١٠ـ د.وليد رضوان،العلاقات العربية ـ التركية،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،بيروت ،ط١،بيروت،٢٠٠٦،ص٤٠٨.

١١ـ خير الدين حسيب ،التعاون العربي ـ التركي الى اين؟،مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد ٣٧١ كانون الثاني ،٢٠١٠،ص١٠.

١٢ـ علي جلال معوض،الارتباك :تحليل اولي للدور التركي في ظل الثورات العربية ،مجلة السياسة الدولية،الاهرام ،القاهرة العدد ١٨٥ تموز ٢٠١١،ص٦٠.

١٣ـ شادي عبد الوهاب،تركيا اعادة رسم خريطة الشرق الاوسط ام بناء قلاع من الرمال،مجلة اوراق الشرق الاوسط،المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط ،القاهرة ،العدد ٤٩ تموز ٢٠١٠،القاهرة ،ص٢١١.

١٤ـ د.ثامر كامل،مصدر سبق ذكره ،ص٤٧.

١٥ ـ د.وليد رضوان،مصدر سبق ذكره ،ص٢٦٠ ص ـ ٢٦١.

١٦ـ المصدر السابق نفسه ،ص٢٦٢.

١٧ـ المصدر السابق نفسه ،ص٢٦٣.

١٨ـ سعيد عكاشة ،المراقب الجديد :اسرائيل في مواجهة الواقع الجديد في الشرق الاوسط ،مجلة السياسة الدولية،الاهرام ،القاهرة العدد ١٨٥ تموز ٢٠١١ القاهرة ،ص٧٣.

١٩ـ ابحاث استراتيجية ،تركيا العثمانية الجديدة ،الدور التركي في المنطقةالعربية ،مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية،العراق ،القاهرة ،العدد ٣تشرين الاول ٢٠١٢ ،ص١٢.

٢٠ـ المصدر السابق نفسه ،ص١٥.

٢١ـ د.خالد عبد العظيم ،العثمانية الجديدة :تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الاوسط ،مجلة السياسة الدولية ،الاهرام ،القاهرة ،العدد ١٨٧ يناير ٢٠١٢ ،ص٢٦.

٢٢ـ سعيد عكاشة ،مصدر سبق ذكره ،ص٧٠.

٢٣ـ المصدر السابق نفسه ص٧٢.

٢٤ـ المصدر السابق نفسه ،ص٧٠.

٢٥ـ ،المصدر السابق نفسه ،ص ٧٣.

٢٦ـ سامح راشد،دول الجوار الاقليمي في عصر الثورات العربية ،مجلة شوؤن عربية الامانة العامة لجامعة الدول العربية ،العدد ١٤٧ خريف ٢٠١١ ،ص١٠٧

٢٧ـ سوريا الى اين ؟ميشيل كيلو، رياح التغيير في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،تشرين الثاني ٢٠١١،ص٢٢٠.

٢٨ـ د.وليد رضوان ،مصدر سبق ذكره ،ص٤١١.

٢٩ـ فارس ابي صعب ،التحولات العربية في عالم متغير ومثلث القوة في الشرق الاوسط،مجلة المستقبل العربي بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد ٣٨٩ تموز ٢٠١١،ص١٠٢

٣٠ـ د.ثامر كامل ،مصدرسبق ذكره ،ص٥٢.

٣١ـ د.محمد عبد السلام،اقليم بلا نظام ،السياسة الدولية ،الاهرام ،القاهرة العدد ١٨٥ تموز ٢٠١١،ص٧.

٣٢ـ علي جلال معوض ،الارتباك :تحليل اولي للدور التركي في ظل الثورات العربية ،مجلة السياسة الدولية ،الاهرام ،القاهرة ،العدد ١٨٥ تموز ٢٠١١،ص٦٤.